

الحسبة ومكانتها في الإسلام

يوشك أن يعظم الخطر ، ويعم البلاء ، ويستشرى الفساد اذا ما وقفنا واجمين أمام ما نسمع من آراء سطحية ، ويشيع من مفاهيم خاطئة حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وسوف يسرى هذا في عروق كل بيت إسلامي لو تركنا ذاك التيار السلبي يشتد ويقوى أثره في المجتمع .

ومما يزيد الأمر صعوبة صدور تلك الآراء عن بعض من يعرف بالعلم ، أو يشتهر بالصلاح ، أو يظن بأنه الكفء في هذا الشأن .

إنهم يوردون أدلة من كتاب الله — سبحانه — أو سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيتأولونها كما يرون ، ويفسرونها وفقاً لما يبدو لهم ظاهرياً ، فيصلون إلى القول بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصبح من نافلة الحديث ، ولم يعد واجباً على المسلم ، وما على المرء أن يعنى بصلاح الآخرين أو يلتفت إلى ما هم فيه من ضلال وفساد إذا راقب نفسه وألزمها كلمة التقوى .

وهم يطلقون هذه العبارات وأمثالها من غير تبصر في حقيقتها ، ولا تأمل في عواقبها ، فيهدمون ركناً أصلياً في دين الله — عز وجل — من حيث شعروا أو لم يشعروا بذلك . والمعتبر عندهم رشاقة هذا القول ، وتخفيفه عن النفس عناء العمل اليئس ، ومشقة الأخذ على أيدي الناس بالفعل أو القول ، وإن كانت مرارة عاقبته تفوق ما يبدو منه حلاوة بدائية أضعافاً كثيرة ، ووطأته على المجتمع أدهى وأشد .

ولعل أبرز ما يستند إليه هؤلاء في هذا الصدد قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) ^(١) .

وقوله — صلى الله عليه وسلم — : « إِذَا رَأَيْتَ شَعاً مَطَاعاً وَهَوًى مُتَبِعاً وَدُنْيَا مُؤَثِّرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ عَنكَ أَمْرَ الْعَامَةِ » ^(٢) .

وقوله — عليه الصلاة والسلام — : « الزم بيتك ، واملك عليك لسانك ، وخذ ما تعرف ودع ما تنكر ، وعليك بأمر خاصة نفسك ودع عنك أمر العامة » ^(٣) .

ونحن نجيب عن شبهتهم في هذه الأدلة بما يأتي :

أما الآية فقد أوضحها لنا فهم الصحابة الكرام والسلف الصالح — رضي الله عنهم — وأبعد عن الأذهان ما يتبادر من فهم خاطيء فيها . فقد ورد عن قيس بن أبي حازم قال خطبنا أبو بكر الصديق — رضي الله عنه — فقال : « إِنَّكُمْ تَقْرُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَتَتَأَوَّلُونَهَا عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهَا » « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » وإني سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : « إِنْ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ » ^(٤) .

وعن أبي أمية الشعباني قال : أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له : كيف تصنع بهذه الآية ؟ فقال أية آية ؟ قلت قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » قال أما والله لقد سألت عنها خبيراً ، سألت عنها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : « اتَّمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَاوا عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شَعاً مَطَاعاً وَهَوًى مُتَبِعاً وَدُنْيَا مُؤَثِّرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ عَنكَ أَمْرَ الْعَامَةِ ، فَإِنْ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامٌ الصَّبْرِ فِيهِمْ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ ، لِلْعَامِلِ فِيهِمْ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ » . وفي رواية قيل يا رسول الله : أجر خمسين منا أو منهم ؟ قال : « بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ » ^(٥) .

وقال ابن المبارك : قوله تعالى : « عليكم أنفسكم » خطاب لجميع المؤمنين ، أى عليكم أهل دينكم ، كقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » فكأنه قال : « ليأمر بعضكم بعضاً ولينه بعضكم بعضاً » فهو دليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — ولا يضركم ضلال المشركين والمنافقين وأهل الكتاب . وهذا لأن الأمر بالمعروف يجرى مع المسلمين من أهل العصيان ^(٦) . وروى معنى هذا عن سعيد بن جبير .

وقال سعيد بن المسيب : معنى الآية : « لا يضركم من ضل إذا اهتديتم بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ^(٧) .

وأما الحديث « إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعا ... » الحديث ، فإنه يشير إلى حالة لم يعد الناس فيها يستجيبون إلى معروف ولا ينتهون عن منكر ، نظراً لإطباقهم على اتباع الهوى وأثرة الدنيا .

فإذا كان حال الناس عامة على ما وصفنا ، ولم يلق المؤمن من يستجيب لشرع الله — سبحانه — وهدى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فإنه يعذر آتئذ في تركه الأمر والنهي ، ولا يكون هذا — والله أعلم — إلا قبيل قيام الساعة .

وأما في وقتنا الحاضر فلا زلنا — والحمد لله — نرى من ينقاد لشرع الله ويتبع نهج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — على الرغم من كثرة الفساد وغلبة الهوى .

والحديث الآخر « الزم بيتك ، واملك عليك لسانك ... » إنما هو إرشاد للمؤمن أيام الفتن كما يدل عليه صدر الحديث (بينما نحن جلوس عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذ ذكر الفتن) ويعني هذا فرار المؤمن بدينه من الفتن عند عجزه عن إزالة المنكر ، لذا يلزم بيته فلا يرى منكراً ولا يسمع ضلالاً ، وهذا لا ينفي وجوب الأمر والنهي ، وإنما ينقل المؤمن إلى حالة تناسب ظرفه آنذاك ، هي حالة الاعتزال والإنكار القلبي .

وإذا تقرر عندنا مبدئياً نفي ما أورده هؤلاء من شبه ، وثبت لدينا وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عصرنا هذا — فإننا نوضح ما شرعه الله — عز

وجل — في هذا الشأن ، وأنفذه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — والخلفاء الراشدون من بعده ، ثم ما ظهر بعد ذلك في الدولة الإسلامية من منصب يعهد إلى القائم به وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو ما عرف بولاية الحسبة .

وسنورد أهم أصول الحسبة في مطالب خمسة :

١ — المطلب الاول في تعريف الحسبة .

٢ — والمطلب الثاني في مشروعيتها .

٣ — والمطلب الثالث في حكمة مشروعيتها .

٤ — والمطلب الرابع في حكمها .

٥ — والمطلب الخامس في طبيعتها ومكانتها .

وإليك بيان ذلك بمشيئة الله وفضله :

المطلب الاول في تعريف الحسبة :

لغة : الحساب — وهو العدّ والإحصاء — ، وفعل ما يحتسب عند الله ، يقال احتسب فلان أجره عند الله — أى ادخره — ، ومنصب يتولاه مشرف على الشئون العامة من مراقبة ورعاية .

وشرعاً : أمر بمعروف ظهر تركه ، ونهى عن منكر ظهر فعله ، وبتعبير آخر ، هي : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والمراد من الأمر هنا عمومه ، فقد يكون للوجوب ، وقد يكون للسنية أو الاستحباب .

والمعروف كل قصد أو قول أو فعل حسنه الشارع وأمر به .

والمراد من النهي هنا عمومه فقد يكون للتحريم ، وقد يكون للكراهة التحريمية أو التنزيهية .

والمنكر كل قصد أو قول أو فعل قبحه الشارع ونهى عنه .

ولا فرق في ثبوت المعروف والمنكر بين ما ورد بطريق صريح عن الشارع كالأمر والنهي ونحوهما ، وما ورد بطريق الدلالة كالمدح والذم وما يشبه كلا منهما .

المطلب الثاني في مشروعيتها :

شرع الله الحسبة في كتابه الكريم فأمر بها ، أو حض على القيام بها بأساليب متنوعة وطرق مختلفة ، بما يقطع بوجوبها ، وارتفاعها إلى مصاف الفرائض التي قام عليها الإسلام .

وقد أمر الله تعالى بها صراحة في قوله عز وجل : « وَلَتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » ^(٨) . وجعلها سبحانه من صفات الإيمان ، بل وقدمها في الترتيب على بعض الأحكام الأساسية في الدين ، فقال تعالى : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .. » ^(٩) .

وجعل سبحانه تركها سبباً يوجب اللعنة والعياذ بالله فقال جل شأنه : « لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَآئِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ، لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » ^(١٠) .

ونص على أن مخالفتها من صفات المنافقين ، فقال تعالى : « الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ ... » ^(١١)

وكما فرضت الحسبة على المسلمين ، فرضت على غيرهم من الأمم ، ويستدل على ذلك بما تقدم من الآيات وبقوله تعالى في سورة لقمان : « يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » ^(١٢) .

ولقد فضل الله سبحانه من يقوم بها من الأمم على غيرهم في قوله عز شأنه : « كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ... » ^(١٣) .

هذا بعض ما ورد في شأن الحسبة في كتاب الله عز وجل .

وأما السنة فإنها تشتمل على كثير من الأحاديث في هذا الصدد ، فقد قال — صلى الله عليه وسلم — : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » ^(١٤) .

وهذا أمر عام يشمل كل مسلم ، فهو يوجب على كل مؤمن بالله ورسوله أن يزيل المنكر وفقاً لطاقته وطبقاً لمقدرته .

ويرى بعض العلماء أن التغيير باليد وظيفة الحكام ونوابهم ، والتغيير باللسان وظيفة العلماء ، والتغيير بالقلب لعامة المسلمين ، وهذا وإن كان جيداً لما فيه من التنظيم إلا أن التعميم مع مراعاة الطاقة والمصلحة العامة أولى وأعظم نفعاً — والله أعلم — .

وقد ذم — صلى الله عليه وسلم — تاركى الحسبة وتوعدهم بالعذاب ، فقال — صلى الله عليه وسلم — : « إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل ، فيقول : يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ، ثم يلقيه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده . فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض » ^(١٥) وقال : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يصبهم الله بعقاب منه » ^(١٦) .

وعن أبي هريرة — رضي الله عنه — أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال يا صاحب الطعام ما هذا ؟ قال أصابته السماء يا رسول الله ، قال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ، ثم قال من غش فليس منا » ^(١٧) .

وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — استعمل سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة .

كما جاء في السيرة الحلبية أن رسول الله — عليه الصلاة والسلام — استعمل عمر — رضي الله عنه — على سوق المدينة .

ولقد قام الخلفاء الراشدون — رضوان الله عليهم — بعد رسول الله — صلى

الله عليه وسلم — بأمر الحسبة أحسن قيام وعلى أكمل وجه ، ولم يشغلهم عنها ما كانوا فيه من شئون الجهاد والتنظيم والرعاية ، نظراً لعموم مصلحتها ، وعظيم نفعها ، وكبر أثرها في المجتمع .

فقد كان عمر — رضي الله عنه — يحمل الدرة ويطوف بالأسواق يؤدب الناس. وروى ابن سعد في طبقاته عن ابن عمر قال : كان عمر رضي الله عنه إذا أراد أن ينهي الناس عن شيء تقدم إلى أهله فقال : لا أعلمن أحداً وقع في شيء مما نهيت عنه إلا أضعفت له العقوبة .

وكان عثمان رضي الله عنه يفعل مثل ذلك .

وورد أن سيدنا علياً — رضي الله عنه — كان يمشي في الأسواق يراقب الناس ويؤدب المسيء منهم . أخرج عبد بن حميد في مسنده عن مطرف قال : خرجنا من المسجد فإذا رجل ينادي من خلني : ارفع إزارك فإنه أنقى لثوبك وأبقى له ، فشيت خلفه وهو بين يدي مؤتزراً بإزار مرتد برداء ، ومعه الدرة كأنه أعرابي بدوي ، فقلت من هذا ؟ فقال لي رجل هذا علي بن أبي طالب أمير المؤمنين ، حتى انتهى إلى أهل الإبل فقال : بيعوا ولا تحلفوا ، فإن اليمين تنفق السلعة وتمحق البركة ، ثم أتى إلى أصحاب التمر فإذا خادم يبيكي ، فقال ما يبكيك ؟ قال باعني هذا الرجل تمرأ بدرهم فرده علي مولاي ، فقال له علي : خذ تمرك واعطه درهمه ، فإنه ليس له من الأمر شيء .

وبعد ذلك أصبح الخلفاء يقومون بالحسبة تارة ، ويكلون أمرها إلى القضاة تارة أخرى .

ثم استقر الحال بأن أحدث منصب المحتسب ، ومنح من السلطة ما يكفيه في القيام بوظيفته على أتم الوجوه .

المطلب الثالث في حكمة مشروعيتها :

الإنسان مخلوق عجيب ، فيه القلب والعقل ، وفيه الغرائز والأهواء ، والمغريات تحيط به ، والمصالح تتضارب من حوله .

لذا كان من حكمة الله — سبحانه — إرسال الرسل ، وإنزال الكتب تعليمًا للناس ، وتهذیباً للنفوس ، وتنظيماً للمجتمع .

ولكن ما كل إنسان يستقيم بطبعه ، ويستجيب لقلبه وعقله ، ويهتدى بنور الله وشرعه وقليل هم الذين يسلمون من تحكم الأهواء وتسلط الغرائز والشهوات . فلو ترك كل إنسان شهوته ، وأبيح له أن يأتي من الأفعال ما يتفق ونزواته ، لتعطلت شريعة الله ، وأهدرت أحكامه ، وانتهكت حرماته ، وبالتالي ساءت العاقبة وعمت الفوضى وانتشر الفساد واستفحل الخطر ، ولم يعد للمعايير الشرعية والقيم الخلقية والقواعد العقلية أى وجود في المجتمع .

لهذا كله كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منهاج الصالحين ومطلب المصلحين ومهوى أفئدة المؤمنين ، شرعه الله — عز وجل — في كتابه ، وانهجه سيد المرسلين — صلى الله عليه وسلم — في هديه ، وسار عليه الخلفاء الراشدون في سلوكهم العام والخاص .

فلدرءى المفاسد شرعت الحسبة تبصيراً للناس بأمور دينهم ، وتذكيراً لهم بشريعة ربهم وحفاظاً على حمى الله — عز وجل — .

ولجلب المصالح شرعت الحسبة صيانة لتنظيم المجتمع ، واستقراراً للأمن ، ونشراً للسلام بين الناس ، يتغنى كل منهم فضلاً من الله ورضواناً .

ومن هنا كانت الحسبة سبباً للنجاة في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : « فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » (١٨) .

وكان القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبباً لجعل هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس قال تعالى : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ .. » (١٩) .

وإذا ما أخلّ المجتمع الإسلامي بهذا الأمر فقد أتى باباً كبيراً من أبواب النقص

في الخير يوشك أن يعقبه نقص متزايد ، وحلّ خطير لعرى الإسلام نفسه ، ومعرفتنا بعظم خطر هذه الحقيقة تتجلى بوضوح عند تصورنا آثار التقصير في الحسبة مع مشاهدتنا لما يحدث في واقع المسلمين كل يوم .

المطلب الرابع في حكمها :

يتضح من الآيات والأحاديث المتقدمة أن حكم الحسبة هو الوجوب ، وهذا ما تقطع به الأدلة المحكمة ، ويجمع عليه الأئمة المجتهدون . وهي من فروض الكفاية ، إذ الراجح أنها واجبة على الأمة في مجموعها ، وليس المراد تلبس كل فرد بها ، فالمطلوب حصولها في المجتمع ، ووجودها بين أفرادها ، ويتحقق ذلك بقيام طائفة من الأمة بهذا الشأن .

وهذا لا ينبي تعين وجوبها على فرد من الأفراد في وقت ما عند توفر الشروط فيه دون غيره .

كما أنها تكون فرض عين على أناس بحكم مناصبهم .

ويرى بعض العلماء أن إنكار المنكر واجب عيني على كل فرد من أفراد الأمة إذا تحققت شروطه ، وأبرز ما يستند إليه — فيما أراه — هو ما يلي :

١ — ما جاء من نفي الإيمان عمن لا ينكر المنكر ولو بقلبه (ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل) .

٢ — ما ورد في الحديث من أنه لما وقعت بني إسرائيل في المعاصي نهاهم علماءهم فلم ينتهوا ، فجالسوهم في مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم^(٢٠) .

٣ — ما ثبت في قوله — صلى الله عليه وسلم — « .. يستعمل عليكم أمراء فتعرفون منهم وتنكرون ، فمن كره برىء ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع^(٢١) . »

٤ — أن هناك قدراً من إنكار المنكر يقدر عليه الجميع وهو « إنكار القلب » . فإن

تخلف عنه فقد خالف أمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الذي جاء على سبيل الوجوب ولم يصرفه عن الوجوب صارف .

ه — أنه بغير تحقق قدر من الإنكار فإن المسلم يعد بسكوته مشاركاً في الإثم مع مرتكب المنكر ، وهو بذلك إما فاعل أصلي أو شريك ... وكلا الصنفين مسئول في فقه الإسلام . أه .

ونحن نرى أن هذه الأدلة كلها لا تدل على الوجوب العيني بالنسبة للإنكار الفعلي المقصود بقولنا : إن الحسبة هي أمر بمعروف ونهي عن منكر ، أى نهى حقيقي فعلي واقعي ، وأنت ترى أن ما تقدم من أدلة على الوجوب العيني تركز على الإنكار القلبي والكره النفسي ، وهذا إنما يصار إلى الإكتفاء به عند العجز عن الإنكار الفعلي .

ومعنى هذا ان الإنكار المقصود أصالة والمفروض على الجماعة المسلمة لم يحصل في الواقع ، إما لقصور في توفر الشروط ، أو تقصير في إقامة الحسبة .

وهنا يلحق الإثم جميع الأفراد ، ولا يستطيعون الخلاص منه عند ضعفهم إلا بالإنكار القلبي ولأنه باستطاعتهم ، وذلك أضعف الإيمان .

وأما عند قدرتهم على الإنكار الواقعي وتقصيرهم في القيام بذلك فلا يجزئهم أن ينكروا بقلوبهم ، ولا يرفع عنهم الإثم ولا يدفع عنهم العذاب ، وإن كان هذا الإنكار القلبي صفة إيمانية وواجباً عينياً .

ثم ان غرضنا من وجوب إنكار المنكر تغييره وإزالته ، وهذا قد يتم على يد مكلف واحد ، فإذا قلنا بأنه واجب عيني (والواجب العيني كما هو معروف لا بد من قيام كل مكلف به كالصلاة مثلاً) فما الذي يقوم به بقية الحضور ؟.. هل عليهم تحصيل الحاصل وإعادة الصورة ليتحققوا بالقيام بفرض العين ؟ أم عليهم أن يعتبروا على من قام بالإزالة لأنه حرّمهم من القيام بهذه الفريضة ؟ أم يجب عليهم الاستغفار لتقصيرهم في السابق إلى الإزالة ؟.. وكل هذا وهم لا حقيقة له .

لذلك لا يمكن القول بأن الإنكار الفعلي واجب عيني ، يتحتم على كل فرد من أفراد الأمة إذا تحققت شروطه .

وأما القول بأن الإنكار القلبي واجب عيني — فهذا مما لا شك فيه ، لأن قلب المؤمن يرفض كل منكر ويكرهه ، قال تعالى : « وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ » (٢٢) .

وهذا هو حال المؤمن ، فإذا ما تخلف عن هذا الوصف فقد طبع على قلبه — والعياذ بالله — وغشاه الرين ، قال تعالى : « كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » (٢٣) .

وأرى أن الفرق أصبح جلياً بين رفض المنكر وإنكاره قلبياً ، وبين القيام بإزالته وتغييره واقعياً . فذاك من أعمال القلوب وهذا من أعمال الجوارح .

والأول حتم لازم على كل مؤمن ، والثاني واجب الحصول في المجتمع على يد أى مؤمن كان ، وهذا هو الفرض الكفائي كما هو معروف .

وحكمنا في باب الحسبة إنما هو واقع على الثاني ، لتعلقه بأعمال الجوارح الظاهرة ، إذ القضية قضية تغيير فعلي وإصلاح واقعي .

وإذا كانت الحسبة فريضة في الجملة فإنما ذلك بالنظر إليها لا إلى ما تتعلق به من أقوال وأفعال ، إذ يطرأ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحكام مختلفة تبعاً لمرتبة ذاك المعروف وذلك المنكر .

فالمعروف المأمور به قد يكون فرضاً ، وقد يكون سنة أو مستحباً ، وعندئذ يكون حكم الأمر به تابعاً لحكمه ذاته .

والمنكر المنهي عنه يكون حراماً أحياناً ، ويكون مكروهاً تحريمياً أو تنزيهياً أحياناً أخرى ، وعند ذلك يحكم على النهي بحسب حكم المنهي عنه ذاته . هذا في الحالات الفردية .

أما لو ترك المسنون كلية في المجتمع ، أو ارتكب المكروه عامة في المجتمع ، فعندئذ يكون حكم الاحتساب فرضاً على ذلك إحياء للسنة ، وإماتة للبدعة ، وتصحيحاً لما قد يسود في المجتمع من مفهوم خاطيء مخالف لشرع الله وهدى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

هذا هو التحقيق في المسألة وإن قال بعضهم بأن الحسبة فرض في جميع الأحوال من غير تفصيل ، وذلك لأن ترك المعروف ، وإن كان مستحباً — قبيح ، وفعل المنكر وإن كان مكروهاً قبيح ، والأمر بالحسن والنهي عن القبيح واجب ، إلا أننا نرد على هؤلاء بأن الحسن مراتب والقبح كذلك ، وحكم الأمر به والنهي عنه تابع له كما بينا .

وقد قرر الفقهاء أن النهي عن المنكر يجب بتوافر شروط ثلاثة :

١ — ألا يكون هناك خلاف معتد به في حظره ، فإذا اختلف في حكمه ولم يكن ذلك الخلاف ضعيفاً احتمل أن يكون فاعله ممن يرى جوازه ، أو تابعاً لمن يرى جوازه ، وعندئذ لا محل للنهي .

وإذا رأى الخليفة أو السلطان أو الأمير المصلحة في حظر منكر مختلف فيه فله ذلك ، لأن ترجيحه معتبر ، وأمره واجب الاتباع ، لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »^(٢٤) . وقوله — صلى الله عليه وسلم — : « السمع والطاعة على المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية »^(٢٥) .

وإن الخلاف الضعيف غير معتبر ولا يلتفت إليه ، وذلك مثل القول بجل ربا الفضل أو حل نكاح المتعة .

ثم إن المجاهرة ببعض المباحات قد تؤدي إلى مفسدة في المجتمع أو تكون مخالفة للآداب العامة ، فتدخل في حيز المنكرات أيضاً ويمنع منها وذلك كتقبيل الرجل أخته أمام الناس ، أو مكاتفته زوجته في الطريق العام .

٢ — وقوعه فعلاً أو ظهور العزيمة على فعله ، إذ لا محل للنهي عن فعل لم يظهر ،

أو لم يقم الدليل على اتجاه القصد إلى ارتكابه ، هذا فيما ظهر . أما فيما استتر وغلب على الظن وقوعه أو العزم عليه — فعلى المحتسب أن يقارن بين حرمة المستترين وحرمة ذاك المنهي عنه ثم يسلك أخف السبيلين ، دفعاً للمفسدة وتحقيقاً للمصلحة .

فثال ما غلب فيه حرمة المنهي عنه ؛ أن يخبره ثقة مأمون بأن رجلاً حلاً
بإنسان ليقتله ، فيجوز له في هذه الحال أن يقدم على البحث والكشف ولو
بطريق التجسس والافتحام ، حذراً من فوات ما لا يستدرك من انتهاك
الحرمات وارتكاب المحظورات .

فقد ورد أن جماعة في عهد عمر — رضي الله عنه — علموا بنخلو رجل
مع امرأة أجنبية لا تحل له ، وغلب على ظنهم ارتكاب الفاحشة معها ،
فاقتحموا البيت فوجدوهما قد وقعا في المعصية ، فرفعوا الأمر الى سيدنا عمر
— رضي الله عنه — فأنفذ حكم الله ، ولم ينكر على الجماعة اقتحامهم
البيت . (٢٦)

ومثال ما رجحت فيه حرمة المستترين ، أن يعلم المحتسب باجتماع أناس في
منزل ليلعبوا بالنرد . فلا يحل له أن يقتحم بيتهم من غير استئذان .
وهناك حوادث مشتهات يترك النظر في تقديرها للمحتسب نفسه .

٣ — ألا يترتب على إنكار هذا المنكر ضرر أعظم ومفسدة أكبر . وذلك لأن غرض
الحسبة إصلاح المجتمع ، وقطع دابر الفساد فيه بقدر الإمكان . فإذا غلب
على ظن المحتسب أن الاحتساب في هذه الحادثة أو تلك الواقعة سيؤدي إلى
عكس ما هو مرجو منه — فينبغي عليه التأني في الأمر ، والروية في المشكلة .
وعليه حينذاك مذاكرة من هو أقوى منه سلطة ، ثم اتخاذ الموقف المناسب مما
حدث .

من أجل ذلك ينبغي أن يكون المحتسب نير القلب ، ثاقب الفكر ، شديد
النظر ، دقيق المحاكمة ، قوى الحنكة ، حتى يصل الى الأمر أو النهي ، على
إعتبار أن المحتسب إذا غلب على ظنه أن أمره أو نهي لا أثر له فلا فائدة من
احتسابه ، ولا محل لوجوبه عليه .

والحق أن هذا ليس شرطاً لما جاء في قوله تعالى : « وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ
تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ

يَتَّقُونَ ، فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا
بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » (٢٧) .

فالمحتسب إنما يقوم باحتسابه امتثالاً لأمر الله — جل وعلا — واتباعاً لهدى
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، وخروجاً من العهدة الملقاة على عاتقه ،
حتى يبرأ بين يدي الله — سبحانه — من كل منكر حظره الشارع ونهى عنه ،
وينجو من سخط الله وعقابه .

أضف إلى هذا أن الاحتساب في ذلك الموطن لا بد منه لقطع الحجة ، وسد
باب الاعتذار أمام المرتكب ، لتتخذ تجاهه الإجراءات اللازمة لردعه .

المطلب الخامس في طبيعتها ومكانتها :

الأصل في ولاية الحسبة أنها تثبت لكل مكلف ، لا فرق بين حاكم ومحكوم ولا
بين رئيس ومزورس أو وجيه ومغمور ، بل الكل مخاطبون بقوله — صلى الله عليه
وسلم — : « من رأى منكم منكراً فليغيره ... » . ولما كانت ولاية الخليفة أو
الحاكم ولاية عامة — فإن الحسبة تندرج تحتها ، وتكون شعبة من أعظم الشعب
التي يسأل عنها الحاكم وعليه أن يقوم بها ، ولهذا كانت في حقه فرض عين ، لأن
أمر الأمة مفوض إليه ، ومقاليد السلطة ملقاة في يديه ، إذ هو الخليفة في تطبيق
شرع الله ، وإنفاذ أوامره ، وإقامة حدوده .

وكذلك من يعينه الخليفة لتولي هذا المنصب تكون بالنسبة له فرض عين أيضاً ،
ويستمد من الخليفة سلطات خاصة تمكنه من القيام بما أسند إليه على أكمل وجه .

فهذا المحتسب يجمع بين الولاية الأصلية التي تقع عليه من جهة الشارع باعتباره
مكلفاً وهذه الولاية التي أسندت إليه من قبل الخليفة أو نائبه .

أما غيره من المسلمين فليس له سوى الولاية الأصلية التي منحها إياها الشرع
الحنيف .

ونذكر فيما يلي أهم الفروق بين المحتسب المولّي وغيره من المسلمين :

١ — إن الحسبة على المحتسب المولّى فرض عين بحكم ولايته وما أسند إليه ، بينما هي فرض كفاية على غيره بحسب حاله .

٢ — إن المحتسب المولّى متفرغ للحسبة ، وقيامه بها من الواجبات المترتبة عليه والتي لا يجوز له أن يتشاغل عنها أو يقصر فيها .

لذلك عليه أن يبحث عما يظهر من منكرات أو يترك من معروف بين الناس ، لينهى عن المنكرات ويأمر بالمعروف ، ويسعى جاهداً في إصلاح المجتمع .

بينما غيره من المسلمين منهمك في أعماله وغارق في أشغاله ، واحتسابه عارض وفقاً لما تتيحه له ظروفه من اطلاع على الأوضاع وعلم الأحكام .

٣ — على المحتسب إجابة من استعدى إليه في أمر من أمور الحسبة إذا غلب على ظنه ثبوت دعواه ، لأن تلك الإجابة من جملة أعماله وفروع اختصاصه ، فلا يجوز له إهمالها أو الإعراض عنها ، بينما لا تجب الإجابة على غيره إلا في حالات خاصة تبعاً للظروف والأحوال .

٤ — بما أن المحتسب نائباً عن الخليفة في إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وله السلطة التامة في تغيير المنكر بالطريقة التي يراها مناسبة ، ولو بلغت حد التغيير بالقوة — فإنه قد يحتاج في وقت من الأوقات أو حالة من الحالات إلى أعوان وأنصار يساعدونه في أداء وظيفته ، ويعتمد عليهم في تحقيق مهمته ، لذلك فإن له أن يتخذ من الجند ورجال الأمن العدد المناسب .

أما غيره من المتطوعين فإن قيامه بواجب الحسبة منوط بقدرته الشخصية ، وممكنته الفردية وليس له أن يتخذ الرجال والأعوان في هذا الصدد ، لئلا يثول الأمر إلى الفوضى ، وتخرج السلطة من أيدي أولى الأمر .

٥ — المحتسب مفوض إليه إشاعة المعروف في المجتمع الإسلامي وإزالة المنكر منه ، ومعلوم أن نيابته في ذلك عن الخليفة أو السلطان تكسبه القوة والمهابة ، ولكن هذا وحده غير كاف لتحقيق الهدف والوصول إلى الغاية ، فالناس متفاوتون في الاستجابة والامتثال ، منهم من يكتفى بتلك الهيبة ، ومنهم من يتنفع بالكلمة الطيبة والموعظة

الحسنة ، وهناك من لا يرفعوا إلا بطريقة ثلاثية من طرق الزجر والردع .

لذلك كان لا بد للمحتسب من قوة فعلية لها أثرها في الواقع المشاهد ، تتمثل في حق التعزير الممنوح له ، كي يستخدمه وقت الحاجة . أما غيره من المتطوعين — فلا يستمد سلطة أو قوة خاصة ، وقد يفقد تلك المهابة ، لذا فإنه لا يملك حق التعزير أو التأديب خوفاً من أن يؤدي انتهاجه هذا المسلك إلى مضرة أو مفسدة .

٦ — من المعلوم في الشرع أن بعض الأحكام تعتمد في تقريرها على العرف ، والبت في شأنها متوقف على المعرفة به ، وذلك كتعامل التجار وأرباب الصنائع ، وكالجلوس في الأسواق للبيع أو الشراء ونحو ذلك ، وقد يختلف في فهم هذه الأمور ، ويتنازع في كيفية تطبيقها ، لذا كان للمحتسب الاجتهاد في أمثال هذه الأحكام وتبيينها على الوجه الأكمل ، وحل ما يترتب على ذلك من مشكلات .

أما غيره من القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تطوعاً — فلا يملك تلك السلطة في الاجتهاد أو التوضيح ، ولا يعتبر رأيه بذلك الاعتبار ، وليس له البت في شأن هذه المسائل .

٧ — ولما كان المحتسب متفرغاً لمراقبة المجتمع ، والتعرف على مدى مراعاة الأفراد للأحكام الشرعية ، والقيام تجاههم بواجب الاحتساب — كان لا بد له من فرض ما يكفيه وأهله بالمعروف ، ليكون مطمئن النفس هادئ البال ، سليم التفكير .

ولا يفرض شيء من الرزق لغيره من المسلمين القائمين بالحسبة مع أعمالهم وأشغالهم ، إذ لم يفرغوا أنفسهم للمصلحة العامة ، ويحصر عملهم في خدمة المسلمين ، حتى تكون كفايتهم واجبة في بيت مال المسلمين .

وكما تكون مباشرة ولاية الحسبة بالأمر بفعل المعروف واجتناب المنكر ، فإنها قد تتم بالاستجابة إلى الاستعداد المقدم من أحد المسلمين أو الذميين ونحوهم ، وتسمى هذه الدعوى المتضمنة طلب إزالة منكر أو فعل معروف

— دعوى حسبة — ، ويمكن أن يكون مدعيها مدعياً وشاهداً به في وقت واحد .

والحقوق التي يتمكن والي الحسبة من النظر فيها ، أو يقبل فيها الشهادة حسبة تذكر في مواضعها — إن شاء الله — .

ثم إن دعوى الحسبة هذه قد ترفع في بعض الأحيان إلى القاضي أو إلى والي المظالم . لذا كان لا بد لنا من بيان وجه الشبه أو الخلاف بين الحسبة وكل من القضاء وولاية المظالم .

١ — المقارنة بين الحسبة والقضاء :

الحسبة — كما رأينا — هي أمر بمعروف ونهي عن منكر .

والقضاء : ولاية الفصل بين الناس في خصوماتهم والزامهم ببحكم الشرع . ومن هنا نرى أن الحسبة تتفق مع ولاية القضاء أحياناً ، وتختلف عنها في بعض الأحيان الأخرى . فتقصر أو تزيد .

أ — فهي تتفق معها في جواز الاستعداد إلى المحتسب في أنواع من الدعاوى تتعلق بمنكر ظاهر . كالدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الله^(٢٨) ، أو المعترف فيها بالاعتداء على حقوق الأفراد ، كالغش والتغريب وتأخير الدين .

وبالتالي فإن للمحتسب الإلزام في تلك الحالات .

ب — وهي تقصر عن ولاية القضاء في عدم تناولها أية دعوى تخرج عن نطاق المنكرات الظاهرة .

وبالتالي لا يجوز لوالي الحسبة أن يتعرض للفصل في دعاوى . العقود والمعاملات . كما أنها تقصر عنها في عدم تدخلها في دعاوى المنكرات التي تطرق إليها الإنكار والتجاعد ، لأن الحكم فيها عندئذ يتوقف على سماع البيئة . وتوجيه اليمين . ونحو ذلك من لوازم القضاء .

ج — وتزيد الحسبة عن ولاية القضاء في أن والي الحسبة ينظر فيما عليه الناس

ويتصفح أحوالهم ، ويراقب أعمالهم . فإن رآهم تركوا معروفاً دعاهم إليه ، وإن رآهم على منكر نهاهم عنه ، ولا يتوقف في عمله هذا على تقديم طلب أو رفع دعوى .

أما القاضي فليس له مثل هذه السلطة لأن اختصاصه محصور في تولي الفصل بين الخصوم في الحقوق المتنازع عليها المرفوعة إليه بدعوى .

كما تزيد عليها فيما بنيت عليه من الهيبة والرهبة . والقوة في الأمر ، والشدة في الإنكار . ردعاً للمخالفين وزجراً للمبتدعين . بينما نرى ولاية القضاء معتمدة على السكينة والوقار . والصبر والأناة ، لكونها نصبت للمناصفة واستخراج الحقوق .

٢ — المقارنة بين الحسبة وولاية المظالم :

ولاية المظالم ولاية تحمل المتخاصمين على التناصف بالرهبة . وتزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة ، لذا لا يقوم بها إلا من كان جليل القدر ، عظيم الهيبة ، ظاهر الحكمة ، غفيف النفس . بين التقوى كثير الورع ، صادق العزيمة ، فهو يحتاج في منصبه هذا إلى سطوة الحياة ، وثبت القضاء ، وحزم الخلفاء . وكثيراً ما قام الخلفاء أنفسهم بهذا المنصب العظيم . نذكر منهم على سبيل المثال عمر بن عبدالعزيز — رحمه الله — وهارون الرشيد والمأمون وغيرهم من أئمة المسلمين . وكان مجلس القائمين بها مجلساً مهيباً حافلاً ، فهو يضم إلى جانب والي المظالم عدداً من الحياة الأعوان والقضاة الحكام والفقهاء الأعلام .

وينظر والي المظالم في دعاوى تعدى الولاية أو الحكام ونحوهم على أفراد الرعية . وفي تظلم الموظفين بنقص رواتبهم أو تأخير دفعها ، وفي شكاوى الاعتداءات على الأموال العامة . ونحو ذلك . كما يتابع ما عجز عنه المحتسب . وينفذ ما ضعف عن تنفيذه القاضي لجاه المحكوم عليه أو سلطانه أو مكانته .

من خلال ما تقدم نرى أن ولاية المظالم تجمع خصائص الحسبة والقضاء وتزيد عليهما .

فهي تتفق مع الحسبة في قيامها على السلطة واعتمادها على الرهبة . وفي مكانة

القائم بها من تفقد أحوال الناس والتعرض لأسباب مصالحهم ، وتقويم أوضاعهم ، وتسوية نهجهم وتصحيح مسارهم .

وتزيد عليها في أنها أرفع مكانة وأعظم سلطة وأشد هيبة ، كما أن لوالي المظالم الحكم في المنازعة بين الخصمين ، وذلك فيما يحل أمره ويعظم خطره لسبب من الأسباب ، مثل مكانة الخصمين أو أحدهما ، وعظم شأن القضية والدعوى .

فما عجز القضاة عن النظر فيه من الدعاوى يرفع إلى والي المظالم ليفصل فيه وينفذ حكم الله تجاهه .

وهكذا رأينا التداخل بين تلك الولايات الثلاث — ولاية الحسبة وولاية القضاء وولاية المظالم ، وبيننا أوجه الشبه فيما بينها ، كما أوضحنا حالات الافتراق فيها ، لنكون على علم جلّي بحقيقة الحسبة ومرتبها .

وإلى هنا نكون قد أتينا — بفضل الله عز وجل — على المطالب الأولى من باب الحسبة . ولعلنا نتابع البحث في عدد قادم إن شاء الله والله الموفق .

د. عبدالمجيد بكري معاز

هوامش البحث

- (١) المائدة ١٠٥ .
- (٢) رواه أبو داود والترمذي .
- (٣) رواه أبو داود وأحمد والحاكم .
- (٤) رواه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح .
- (٥) رواه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب .
- (٦) وأما واجبتنا تجاه أهل الكفر فهو الدعوة إلى الإسلام والجهاد في سبيل الله ، واعتبار ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعم مما يراد هنا .
- (٧) أنظر تفسير القرطبي ٣٤٣/٦ .
- (٨) آل عمران ١٠٤ .
- (٩) التوبة ٧١ .
- (١٠) المائدة ٧٨ ، ٧٩ .
- (١١) التوبة ٦٧ .
- (١٢) لقمان ١٧ .
- (١٣) آل عمران ١١٠ .
- (١٤) رواه مسلم والترمذي وغيرهما .
- (١٥) رواه أبو داود واللفظ له — والترمذي وقال : حسن غريب .
- (١٦) رواه أبو داود والترمذي . (٤) رواه الترمذي وقال : حسن وصحيح .
- (١٧) الأعراف ١٦٥ .
- (١٨) آل عمران ١١٠ .
- (١٩) رواه مسلم .
- (٢٠) رواه الترمذي وقال : حسن غريب .
- (٢١) جزء من حديث رواه مسلم .
- (٢٢) سورة الحجرات ٧ .
- (٢٣) المطففين ١٤ .
- (٢٤) النساء ٥٩ .
- (٢٥) رواه البخاري ومسلم .
- (٢٦) انظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى الخنيلي ٢٨٠ .
- (٢٧) الأعراف ١٦٤ — ١٦٥ .
- (٢٨) وعمل المحتسب فيها هو التعرف على هذا المنكر وإزالته . فإن احتاج الأمر إلى سماع الشهادة والحكم أحييت الدعوى إلى القضاء .